تقييم مخاطر تهديدات غسل الأموال

دولة الكويت

مايو 2025

الملخص التنفيذي

1. تكشف النيابة العامة، ووزارة الداخلية، والهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة)، والإدارة العامة للجمارك عن عدد كبير من الجرائم التي ينطبق عليها وصف "فئات الجرائم المحددة" في الكويت كل عام. ومع ذلك، لا يتم فتح تحقيقات وتحريات غسل الأموال إلا في عدد قليل نسبياً من هذه الجرائم، وتميل تلك القضايا التي تبدأ فيها مثل هذه التحقيقات والتحريات إلى أن تكون ذات طبيعة مالية بشكل أساسي (مثل الاحتيال، والربا، والاختلاس، إلخ). تاريخياً، كان لهذا تأثير في اختلاف تقييم تهديد غسل الأموال، حيث كانت البيانات ودراسات الحالات الوحيدة المتاحة تتعلق بهذه الأنواع من القضايا. ومع ذلك، تؤكد وفرة الإحصاءات ودراسات الحالات المقدمة أن تهديد غسل الأموال الناجم عن جرائم الاحتيال والرشوة والفساد وغيرها من جرائم الأموال العامة **مرتفع**.

2. تشير المعلومات من مصادر أخرى غير الملاحقات القضائية والإدانات إلى أن أنواعاً أخرى من الجرائم الأصلية تشكل أيضاً تهديداً كبيراً لغسل الأموال في الكويت. وتشير تقارير موثوقة وذات مصداقية من منظمات مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بالإضافة إلى تقارير صحفية، إلى أن الاتجار بالمخدرات يمثل خطراً كبيراً في الكويت، ولكن لم تكن هناك تقريباً أي تحقيقات في غسل الأموال مرتبطة بالاتجار بالمخدرات. ومع الأخذ في الاعتبار جميع المعلومات المتاحة، يُقيّم تهديد غسل الأموال الناجم عن الاتجار بالمخدرات أيضاً على أنه **مرتفع**.

3. فيما يتعلق بالاتجار بالبشر، تشير مصادر مثل وزارة الخارجية الأمريكية ومؤشر الجريمة المنظمة العالمي إلى أن هذه القضية تعتبر رئيسية في الكويت، ولكن لم تكن هناك أي ملاحقات قضائية للجريمة الأصلية في السنوات الثلاث الماضية ولم تكن هناك تحقيقات مرتبطة بغسل الأموال، لذلك لا يمكن تكوين استنتاج موثوق به حول طبيعة وحجم التهديد. وينطبق الشيء نفسه على معظم أنواع الجرائم الأخرى المدرجة في مسرد مصطلحات مجموعة العمل المالي.

4. تواجه الكويت مجموعة متنوعة من التهديدات عبر الحدود. ومع ذلك، فإن غالبية تحقيقات وتحريات غسل الأموال تشمل غسل أموال ناتجة عن جرائم جنائية في الكويت، من قبل مواطنين كويتيين. ويُصنف التهديد من كليهما على أنه **مرتفع**. وتعتبر حالات جلب الأموال الناتجة عن جرائم أصلية إلى الكويت أقل شيوعاً؛ ويُصنف هذا التهديد على أنه متوسط-منخفض. ويتم غسل الأموال في الكويت من قبل مواطنين غير كويتيين (تهديد **منخفض**)، كما يتم تحويل الأموال إلى خارج الكويت كجزء من عملية الغسل، وهو تهديد يُصنف على أنه **متوسط-منخفض**.

5. سهّلت المعلومات المقدمة من السلطات تقييم الدول التي تشكل تهديداً مرتفعاً لغسل الأموال على الكويت؛ وهذه الدول هي مصر، والإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية. وتشكل تركيا، والأردن، والعراق تهديداً متوسطاً-مرتفعاً؛ بينما تشكل إيران، وسوريا، ولبنان تهديداً أقل ولكنه لا يزال كبيراً، ويُصنف على أنه **متوسط-منخفض**.

6. ويشكل استيراد وتصدير النقد عبر حدود الكويت تهديداً مرتفعاً لغسل الأموال. وتعتبر حالات الكشف عن النقد المصرح به كذباً أو غير المصرح به منخفضة جداً مقارنة بعدد المسافرين، كما أن الملاحقات القضائية لغسل الأموال المرتبطة بهذه الكشوفات غير موجودة حالياً، على الرغم من أن الإدارة العامة للجمارك ووزارة الداخلية تعملان معاً حالياً لمعالجة

هذه المشكلة. ويشير تحليل التصريحات النقدية الفردية إلى أن كمية كبيرة من العملات الأجنبية قد تغادر الكويت كل عام دون التصريح عنها.